Revue de presse interne

أقوال الصحف

18/12/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* **تذكير :**

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

Journées d'études

«Les migrants et la nouvelle constitution au Maroc»

A l'occasion de la journée internationale des migrants célébrée le Mardi 18 décembre, le Bureau exécutif de l'Organisation démocratique du travail et le bureau national de l'Organisation démocratique des travailleurs immigrés au Maroc (ODT-TIM) organisent les journées sociales, culturelles, éducatives et sportives des migrants au Maroc du 14 au 22 décembre 2012 à Rabat.

Dans le sillage de ce programme, deux Journées d'études sont prévues sur le thème : «Les migrants et la nouvelle constitution au Maroc», les 18 et 19 décembre 2012 au siège du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) à Rabat. Des thématiques comme les «Mutations de l'environnement juridique pour les migrations au Maroc», la «Situation des migrants au Maroc : état du Maroc par rapport aux conventions internationales», «L'administration territoriale et l'Immigration : les approches et les solutions», et «Au delà de l'irrégularité, les migrants subsahariens au Maroc» seront abordées.

Ces journées seront aussi l'occasion de passer en revue les conventions internationales relatives à l'immigration et aux droits de l'Homme, et de sensibiliser les participants au droit à la santé, l'enseignement, le logement, le travail dans un contexte d'immigration.

Ces deux journées d'études seront conduites par des professeurs universitaires, des experts des Nations Unies sur les questions migratoires, des responsables d'associations et des chercheurs en politiques publiques.

DF Engolo

COMMISSIONS REGIONALES DES DROITS DE L'HOMME

اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

بني ملال

ندوة جهوية حول وضعية السجون

عبد الرزاق حنفي

نظم مؤخرا، المرصد المغربي للسجون واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة، في سياق المجهودات المتعلقة بحماية حقوق السجناء والنهوض بها، ندوة تحت شعار» من أجل أنسنة السجون». في البداية تناولت الكلمة نادية بن جيدة عضوة اللجنة التنفيذية للمرصد المغربي للسجون حيث طرحت بعض الأوضاع التي يعيشها السجناء والسجينات والعمل على رصدها وتتبعها لإيجاد الإصلاحات المناسبة لكل المعيقات ومعالجة الشكايات التي يتلقاها المرصد المغربي للسجناء ومراسلة المعنيين بالأمر لمعالجتها، مبرزة، ضرورة مراجعة السياسة العقابية وجعل السجن مكان للإصلاح وإعادة الإدماج مع تكثيف الندوات عبر التراب الوطني للتحسيس بالموضوع وطنيا، كما ألحت على وضع تعديلات في القوانين المتعلقة بالسجون للنهوض بوضعية النزلاء والنزيلات وتوفير الشروط الحسنة لهم. ومن جهته أوضح السعداوي حميد عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة، اختصاصات اللجنة المذكورة منها حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بإشراك الفكر والحوار حول قضايا حقوق الإنسان.

هذا، وقد قدمت بعد هاتين الكلمتين ثلاث مداخلات الأولى من طرف سعيد حتمان رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب في موضوع « قراءة في القانون المنظم للسجون» مبرزا، أن وضعية السجون تشكل مثار اهتمام بالمغرب، كما هو الشأن بالنسبة للنصوص التي تنظم مجال السجون. ولقد قدم حتمان نبذة تاريخية عن وضعية السجون قبل الحماية إلى اليوم، مشيرا إلى أن المشرع استحدث النصوص المتعلقة بالسجون متأثرا في ذلك بالنصوص الفرنسية، مضيفا، أنه بعد الاستقلال ألحق المغرب منظومة السجون بوزارة العدل لتدارك النقص في فترة الاستعمار. واستطرد نفس المتحدث، أنه في السنين الأخيرة،تمت محاولة تطبيق فلسفة تهذيب وتكوين المنحرف لإعادة إدماجه داخل المجتمع. لكن هذه الآلية لم تحقق الهدف الذي كان يتوخاه المشرع. مما استوجب إعادة النظر في النصوص القانونية لمنظومة السجون.

و تطرق علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة، خلال هذا اللقاء إلى «آليات مراقبة السجون ومدى فعاليتها»، حيث أبرز دوراللجان الإقليمية التي يؤكل إليها معرفة ظروف النزلاء وتحديد أوضاعهم الصحية وكشف الانتهاكات التي قد يتعرضون لها، إضافة إلى الوسائل الوقائية والجوانب المرتبطة بالتغذية، المراقبة القضائية، المراقبة من طرف المؤسسات الأخرى كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والإعلام والصحافة. أما المداخلة الثالثة حول « دور المجتمع المدني في حماية حقوق السجناء»، فكان من تقديم الأستاذ الشافعي مصطفى مدير المرصد المغربي للسجون الذي أشار على الخصوص إلى ضرورة استحضار سلطة ضمير المجتمع المدني وهي قوة فكرية، مبرزا، في ذات الوقت علاقة المجتمع المدني بالفضاء السجني والآليات المعتمدة لحماية أوضاع السجناء والتوعية التي يقوم بها المرصد المغربي للسجون. وأكد في نفس السياق مسالة آليات الحوار والاحتجاج والتكوين والحوار الوطني حول إصلاح القضاء وخلص بالإشارة إلى ضعف التعاون بين المؤسسات الرسمية ملتمسا ضرورة توفير قضاء نزيه ومستقل، حرية الرأي والتعبير وكذلك انتخابات حرة ونزيهة ...

وأثيرت عدة أسئلة خلال المناقشة، حول تنامي ظاهرة الإجرام، والإجراءات الاستباقية للحيلولة دون وقوعها ، مسالة الاكتظاظ،وإشكاليات الاعتقال الاحتياطي..إضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة و ضعف الترسانة القانونية والميزانية المخصصة لكل سجين.

القافلة الحقوقية تعري واقع جهة الغرب -اشراردة- بني احسن

الفقراء يمثلون 21 في المائة من السكان وحوالي 31 في المائة يعيشون في دورالصفيح ونصف السكان أميون

وليد الميموني

تحول اليوم الدراسي الذي نظمته اللجنة الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان في إطار القافلة الحقوقية التي حطت الرحال بمدينة القنيطرة، وذلك يوم السبت 15 دجنبر 2012، إلى مرصد لتشخيص مشاكل حقوق الانسان بجهة الغرب الشراردة بني احسن بمقرمجلس الجهة، وبمشاركة جمعيات المجتمع المدني ورجال الاعلام وأساتذة جامعيين ومنظمات حقوقية ونقابية.

وقد أجمع المشاركون على كون جهة الغرب بمثابة بقرة حلوب يستفيد من خيراتها أشخاص لاينتمون للجهة يهربون منتوجاتها وأموالها الى خارج الجهة ،وبالتالي فان المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية يعيش سكانها في براثن الفقر والتهميش والهشاشة اذ يمثل عدد الفقراء نسبة 21 في المائة من عدد السكان، ويعيش حوالي 31 في المائة من السكان في براريك قصديرية وفي السكن العشوائي، ونصف سكان الجهة أميون ، كما يسجل في الجهة خصاص فظيع في قطاعات الصحة والتعليم والشغل والشباب ومراكز الدعم الاجتماعي ، وتحتضن الجهة كل مظاهر البؤس والاختلالات كالأطفال المشردين، والمتخلى عنهم ، والأشخاص المصابين بالأمراض العقلية، والمسنين ، والأشخاص في وضعية اعاقة، ومهاجري جنوب الصحراء، وفي هذه الجهة أيضا تنتهك حقوق العمال في العديد من وحدات الانتاج والعاملات في الضيعات الفلاحية وعاملات البيوت ،أما مشاكل البيئة فلاتعد ولا تحصى لم تسلم من الاعتداءات غابة معمورة ونهر سبو ومقالع الرمال والأراضي الفلاحية بسبب المبيدات وغيرها ،،،،كل هذه المشاكل أثيرت في اليوم الدراسي وصدرت في شأنها عدة توصيات، وأكد رئيس اللجنة الجهوية عبدالقادر أزريع على متابعتها وأخذها بعين الاعتبار.

وتجدر الاشارة إلى أن اللقاء عرف تقديم عدة عروض، همت المحطات الأساسية لحقوق الإنسان بالمغرب، لعضو اللجنة عزيز ادامين، وواقع حقوق الانسان بجهة الغرب لكاتب فرع المنظمة المغربية لحقوق الانسان السيد صدقي أمدجار، ودور المجتمع المدني في النهوض بحقوق الانسان للأستاذ محمد خطاب، والحقوق البيئية ودور البحث العلمي في النهوض بها للدكتور محمد فخاوي ، وشمل البرنامج ورشات حول المسالة التنموية والحقوق الفئوية والتربية على المواطنة.

وقد استغل المنظمون هذه المناسبة لتكريم احدى رائدات الحركة النسائية والمدافعة عن حقوق الانسان المناضلة زهور العلوي.

CNDH

Une Caravane des droits de l'Homme sillonne Rabat et sa région

Objectif : sensibiliser les acteurs institutionnels, les ONG et le grand public au respect des droits de l'Homme.

Une Caravane régionale des droits de l'Homme sillonne la ville de Rabat et sa région pour sensibiliser les autorités locales, les élus et le grand public au respect des droits de l'Homme. Initié par la commission régionale des droits de l'Homme Rabat-Kénitra du 7 au 22 décembre, cet événement s'inscrit dans le cadre de la consolidation du rôle du Conseil national des droits de l'Homme et de ses commissions régionales en matière de promotion et d'enrichissement du débat avec les différents acteurs concernés par les questions des droits et la mise en œuvre de sa stratégie de proximité.

Durant quinze jours, la commission régionale tient donc différentes rencontres ainsi que d'autres manifestations programmées (leçon d'ouverture, séminaires, ateliers, journées d'étude, pièces de théâtre, projection de films, expositions, témoignages, visites...) dans les villes où elle fait escale, à commencer par la capitale du Royaume. Les organisateurs se déplaceront ensuite à Skhirat, puis Témara, Salé, Kénitra, Khémisset, Sidi Slimane et enfin Sidi Kacem.

D'après le président de la commission Abdelkader Zraih, cette caravane a pour mission essentielle de promouvoir le rôle de la CRDH Rabat-Kénitra, et ce à travers la mobilisation des acteurs et des partenaires locaux et régionaux.

Une action qui est de nature à ancrer la culture des droits de l'Homme, et ce à travers la mise en œuvre des programmes relatifs à la protection et à la promotion et à l'enrichissement du débat en matière des droits de l'Homme. «Cette caravane vient aussi pour commémorer la Journée

La commission régionale des droits de l'Homme adopte une approche participative qui vise à impliquer à la fois les institutions étatiques et la société civile.

Ph. Kartouch

universelle des droits de l'Homme suite aux recommandations soulevées dans la deuxième session ordinaire du CNDH», ajoute le même responsable. En effet, la commission souhaite aussi renforcer ses relations avec les différents partenaires que ce soit au niveau régional ou local. «Nous visons à établir un réseau de partenaires, à long terme qui pourra nous accompagner dans notre tâche de promotion des droits de l'homme», nous confie M. Zraih.

Outre cet objectif, la commission tend à créer des mécanismes de réflexion au niveau régional sur les questions de droits de l'Homme qui préoccupent aussi bien le citoyen que la société civile et les acteurs institutionnels. «Nous voulons enraciner l'approche de la participation avec les différents acteurs à l'échelle locale et régionale. Cela nous permettra de conclure des partenariats avec les acteurs institutionnels et consolidera notre relation avec la société civile. L'organisation de cet événement nous aidera dans ce sens à promouvoir la culture des droits de l'Homme à tous les niveaux de l'enseignement, en particulier dans les universités afin d'encourager la recherche scientifique dans le domaine des droits de l'homme, de façon à appuyer la pratique», explique le président de la commission. En adoptant une approche participative, la commission tend à impliquer différents partenaires dans ses actions notamment les institutions étatiques locales et régionales, les associations de la société civile locales et régionales ainsi que les personnes ressources, les journalistes et les experts. «Nous espérons pouvoir faire adhérer les universités, les élus locaux et les conseils des régions aussi», conclut M. Zraih.■

Yousra Amrani

الوكيل العام للملك بخريبكة يأمر بالبحث في قضية محام يزاول مهنتين في الوقت نفسه

الرباط - دلتا العطاونة

أمر الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة، نقيب هيأة المحامين بالمدينة ذاتها، بالبحث في شكاية تقدم بها «محمد آيت أمني»، المحامي بهيأة ببني ملال، ضد «ع.ب»، المحامي بهيأة خريبكة، يتهمه فيها بمزاولة عملين في وقت واحد، إذ إن المعني بالأمر يشغل منصب رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة تادلة أزيلال وخنيفرة، ويتلقى تعويضات ويستفيد من امتيازات ممنوحة من قبل الدولة، ومع ذلك يترافع في قضايا بالمحاكم يحصل من خلالها على أتعاب.

ووفق مصادر «الخبر»، فإن القانون يمنع المحامي من الجمع بين وظيفتين، مما دفع بزميل له إلى تقديم شكاية في الموضوع، لدى الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بمدينة خريبكة، وعلى إثر ذلك فتح المسؤول القضائي بحثا في النازلة، ووجه رسالة إلى هيأة المحامين يأمر فيها بإجراء بحث مماثل، حيث تتوفر «الخبر» على نسخة من الرسالة.

وحسب ما جاء في الرسالة ذاتها الموقعة من قبل الوكيل العام للملك، إلى نقيب هيأة المحامين بخريبكة: «أحيطكم علما بأن يصلكم صحبته إخبار مرفوع من قبل محمد آيت أمني، المحامي بهيأة ببني ملال، في مواجهة «ع ب»، المحامي بهيئاة خريبكة، مفاده أن هذا الأخير عين رئيسا للجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بجهة تادلة أزيلال وخنيفرة، ويتقاضى أجرا عن هذه المهمة من طرف الدولة، بالإضافة الى امتيازات أخرى، من قبيل استغلال السكن والاستفادة من التنقل بواسطة سيارة الدولة».

وأضاف الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بخريبكة، في الرسالة ذاتها «أن مراسلة المحامي المشتكي، تؤكد أن السادة المحامين المعينين في وظائف تابعة للدول يجب عليهم الانقطاع عن ممارسة مهنة المحاماة، غير أن المعني بالأمر «ع ب» لا يزال يمارس مهنة المحاماة، وخير دليل على ذلك حضوره بمحكمة الاستئناف، ببني ملال، والترافع في الملف الجنحي الاستئنافي عدد 11.4/2012»، مضيفا أن بعض الشكايات التي يتوصل بها ينوب عن أصحابها في المحاكم، مقابل تلقي أتعاب، وهذا يتنافى مع قانون المحاماة.

وأضاف المسؤول القضائي في رسالته الموجهة لنقيب المحامين بخريبكة، أن المشتكي يطالب بعرض الملف على مجلس الهيأة طبقا لمقتضيات المادة 67 من القانون رقم 28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة لمحاماة، وموافته (الوكيل العام)، بالمقرر الذي ستتخذه نقابة المحامين، بشأن الرسالة، داخل أجل ثلاثة أشهر المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة.

CRDH